

ملخص الرسالة

تناولت هذه الدراسة دور المحكمة في التحكيم بموجب قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000، هذا الموضوع الذي أصبح يشكل نقطة وركيزة شبه رئيسية لحل الخلافات والنزاعات خارج اطار القضاء النظامي، ولعل أهمية هذا الموضوع تبرز في ضوء السعي المتنامي من قبل الأفراد والمؤسسات والجماعات في اللجوء الى هذه الوسيلة لحل النزاعات لما تتميز به من خصائص تنعكس بمجملها الى مصلحة الافراد والجماعات وخصوصاً على المستوى الدولي كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة، ويعتبر دور المحكمة في التحكيم أنه دور إشرافي ومساعد ومعاون لهيئة التحكيم في جميع مراحل العملية التحكيمية، والذي بدوره أدى إلى سيادة مبدأ العلاقة التكاملية -ان صح القول- ما بين القضاء والتحكيم، والذي ضمن بمحصلته فاعليه نظام التحكيم.

وقد قامت هذه الرسالة على دراسة تحليلية مقارنة اعتمدت في الأساس على قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 منطلقة إلى بعض القوانين العربية والإتفاقات الدولية ذات العلاقة والإختصاص.

وقد عالجت هذه الدراسة موضوع دور المحكمة في عملية التحكيم من خلال تقسيمها إلى فصلين رئيسيين تضمن كل فصل منهما على ثلاثة مباحث تفرع منها مجموعة من المطالب والأفرع حاولنا من خلالها تغطية جميع المحطات التي تتدخل بها المحكمة في عملية التحكيم بالإضافة إلى إثارة وبحث مجموع الإشكالات والقصور المتعلق بها، حيث بدا لنا واضحاً أن للمحكمة دور في معظم مراحل العملية التحكيمية منذ بدايتها وحتى انتهاءها، وفي الواقع وبالرغم من حداثة النسبية لقانون التحكيم الفلسطيني إلا أن هنالك العديد من أوجه القصور

والضعف التي أحاطت بتنظيم الإستثناءات المتعلقة بدور القضاء في التحكيم التي بموجبها تشكل إشكالاً قضائياً وفقهياً والتي حاولنا وضع حلول قانونية وعملية يمكن أن تسعف المشتغلين بالقانون بشكل عام في حال واجهتهم إحدى الإستثناءات التي غفل المشرع الفلسطيني عن ذكرها أو معالجتها.

وإنطلاقاً من أوجه القصور والضعف التي احاطت بتنظيم الإستثناءات التي تسمح بتدخل المحكمة في عملية التحكيم بموجب قانون التحكيم الفلسطيني، فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط الهامة بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات تم ذكرها في خاتمة هذه الدراسة.